الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

أنظر الصفحة الأخيرة لجميع التعليمات المختصة بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(العدد ٣) يوم الاثنين ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ — ٨ يناير سنة ١٩١٧ (السنة السابعة والثمانون)

ارادات سلطانية — قوانين — مراسيم عالية — قرارات

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧

قانون بتحليف الموظفين الذين يندبون بصفة خبراء أمام انحاكم الأهلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهلي في المواد المدنية والتجارية ؛ وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلي ؛

وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

موظفو الحكومة الذين يندبون أو يجوز ندبهم عادة بصفة خبراء أمام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية يجوز تحليفهم يمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف الأهلية . وتقوم اليمين التي تؤدى بهذه الكيفية مقام اليمين التي يشترطها قانون المرافعات الأهلي في المواد المدنية والتجارية ، وقانون تحقيق الجنايات الأهلي بالنسبة للخبراء .

المادة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر بالسراي الخديوي في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (أول يناير سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الحقانية — عبد الخالق ثروت

رئيس مجلس الوزراء — حسين رشدي

مراسيم عالية

مرسوم

عن إنشاء الرأس رقم ١ في سنة ١٩١٦ لنهر النيل بناحية الخطاطبه بمركز كوم حماده بمديرية البحيرة

نحن سلطان مصر

بناء على ماعرضه علينا وزير الأشغال العمومية ؛ وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يعتبر من المنافع العمومية الرأس رقم ١ المنشأ في سنة ١٩١٦ لنهر النيل بناحية الخطاطبه بمركز كوم حماده بمديرية البحيرة حسب الرسم الملحق بمرسومنا هذا .

المادة الثانية

تعتبر الأرض التي استدعاها إنشاء الرأس المذكور (وحصل الاتفاق مع أربابها على شرائها) متروعة الملكية للمنفعة العمومية ومساحتها قيراط واحد بالناحية السابق ذكرها وهي مبينة باللون الأصفر على الرسم المشار اليه وبالكشف الملحق بمرسومنا هذا .

المادة الثالثة

على وزيري الأشغال العمومية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه ؛

صدر بالسراي الخديوي في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (أول يناير سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية — يوسف وهبه

وزير الأشغال العمومية — اسماعيل سري

رئيس مجلس الوزراء — حسين رشدي